القيم والعلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي
بين الثابت والمتحول

عبد الغني منديب
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط
المغرب

إن الفكرة التي تتوخى هذه المقالة إثباتها والتدليل على صدقيتها بسيطة في مغزاها ومعناها، مركبة في مبناها. فما الفكرة وماهي أوجه البساطة وما عاداها في معناها ومبناها؟

أما الفكرة فهي أن كلا من القيم والعلاقة بين الجنسين كبضاعة، أي كموضوع للتمثل والادراك والتفكير، لهما مستقران اثنان متنافران. ونقصد بالمستقر الأول الحس المشترك، أي تأويلات الفاعلين الاجتماعيين للواقع، الذي يتمثل من خلاله عامة الناس، بشكل مضمر أو صريح، وضعية كل من القيم والعلاقة بين الجنسين، وهذا الإدراك للوضعية، أي للهيئة التي يوجدان عليها مرتبط أيما ارتباط بالماهية. وهو ما سنفصل فيه القول لاحقا. أما المستقر الثاني فهو المعرفة العلمية، أي ذلك التراكم الفكري المسترسل حصيلة البحث والتقصي والتمحيص البارد في الطبع والمتأني في السير. ودرءا لكل خلط أو لبس أو تعميم مخل بالمعرفة العلمية، فإننا سوف نقصر هذه المعرفة العلمية – لضرورة ضبط وتحديد الابدالات، أي لضرورة الصناعة– على المقاربة السوسيولوجية.

فالأمر لدينا إذن بضاعة وصناعة: أما البضاعة، ونقصد بها الموضوع المطروق للدرس والتحليل، فهي القيم والعلاقة بين الجنسين؛ وأما الصناعة، ونشير بها هنا إلى نوعية المقاربة وطبيعتها، فهي السوسيولوجيا أو بالتعبير الأكثر تداولا علم الاجتماع.

عندما ندقق النظر في البضاعة ذات المستقرين، نجد أنها تبدو في أولهما بضاعة ثابتة الطبع قارة الوضع، وهذا الوضع هو ما يشكل جوهر ماهيتها، ونقصد بذلك أن الصورة التي يتداولها **الحس المشترك** للقيم وللعلاقة بين الجنسين هي أنهما كينونتان ثابتتان قارتان، لا يلحقهما التبدل والتغير والتحول، الذي يصيب عادة الكائنات والوضعيات، والتسويات الضعيفة، والعابرة والفانية.

فالقيم والعلاقة بين الجنسين، كما يتمثلهما معظم المغاربة، يندرجان ضمن فئة الموجودات التي لا يلحقها التغير ويدنسها التبدل ويمسها التحول، فهما يشكلان، حسب منظور الحس المشترك، جوهر الكينونات الشامخة والخالدة التي تبقى دوما وأبدا فعالة وصوالة وعالية المترع، تسير بها الجبال من مراسخها وتطمح بها النفوس في كل حظوظها، لا تعرف يأسا ولا قنوطا ولا يعتريها فتور على مر السنين.

أما المستقر الثاني لبضاعتنا، وهو **المقاربة السوسيولوجية**، فإنه يزلها، أي القيم والعلاقة بين الجنسين، مترلة أقل، ويلحقها بما ومن يلحقهم التغير والتبدل والتحول. فإذا كان الحس المشترك يرى أن القيم من جهة، والعلاقة بين الجنسين من جهة ثانية، لا تتغيران ولا تبذلان منطلقاتهما الأساسية حسب منطق التقليد الذي يحكمهما، فإن المعرفة السوسيولوجية تقوض وتدحض هذا الفهم، مستمدة برهانها من واقع الممارسة اليومية لهما.

وللتفصيل في هذا القول وجبت العودة مجددا لثنائية البضاعة/ الصناعة للوقوف هذه المرة على الكيفية التي تتناول بها الصناعة البضاعة.

فصناعتنا، من حيث بضاعتها، تُعرف لدى المشتغلين بها بالعلم الغير ذي موضوع، لأنها لا تختص بمواضيع محددة دون غيرها، أي أنها لا تتميز ولا تنفرد بطبيعة المواضيع التي تدرسها، إذ أن كل ما هو جار وواقع، عابر كان أو مقيم، داخل المجتمع من اجتماع واقتصاد وسياسة وعلاقات وبنيات وأنماط سلوك وتفكير وتمثل وتدبير وغيره، يمكن أن يكون مَشغَلا ومَنشَطا لها.

أما صناعتنا من حيث صناعتها، أي من حيث طرائقها وتقاليبها ودروبها ومسالكها، فإنها تُعرِضُ، إعراض الرافض، عن كافة المواقف اللاأدرية التي تنكر إمكانية التوصل إلى معرفة دقيقة للتفكير والسلوك البشريين. بيد أن هذا لا يعني البتة قولها بشفافية الواقع، ذلك أنه من بين الأوهام التي تعمل السوسيولوجيا، كعلم اجتماعي، على تدميرها هي هذه الشفافية المفترضة. فالواقع السوسيولوجي يشتغل في الغالب الأعم وفق آليات غامضة ومبهمة تستعصي وتتآبى أحيانا كثيرة على التحليل السوسيولوجي، غير أنها لا تعلو عليه. [1]

وإذا كانت هذه الصناعة لا تتميز ببضاعتها، ولكن بطرائق اشتغالها، فإن من مميزات المقاربة السوسيولوجية: الواقعية والمعقولية بالإضافة إلى العمق والشمولية. أي أن عملها هو رصد وتفسير وتأويل. **والتأويل السوسيولوجي بطبعه، تأويل احتمالي بعيد عن الوثوقية والقطعية، ذلك أن التأويل ليس امتلاكا للحقيقة وإن كان يسعى لأن يكون كذلك.**

وعليه فإن المنظور السوسيولوجي لكل من القيم والعلاقة بين الجنسين، هو منظور، كما بينا ذلك أعلاه، قائم بالأساس على أنقاض منظور الحس المشترك(أي المعرفة العامية البسيطة التي لا تعتمد على أي سند علمي)، حيث لا يتعامل مع هذين الموضوعين باعتبارهما كينونتين أفلاطونيتين حرتين تسبحان في الفضاء، وإنما كينونتان اجتماعيتان **تفعلان وتنفعلان في الوقت نفسه بالواقع الذي تعيشان فيه**، وبالتالي يلحقهما التبدل ويمسهما التغير بفعل دينامية وحركة هذا الواقع نفسه.

وعندما نصل إلى هذا المستوى من التحليل، يُطرح سؤال الماهية الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بسؤال الوضعية. **فما تكون القيم؟ وما تكون العلاقة بين الجنسين؟**

. تشكل القيم بالنسبة للسوسيولوجيا مجموعة معايير لضبط المواقف والسلوكات، وهي بالتالي مجرد خزانات وقوالب تختلف مضامينها ومحتوياتها من جماعة بشرية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، ومن حقبة تاريخية إلى أخرى. فالقيم من المنظور السوسيولوجي هي أشكال متغيرة حسب الزمان والمكان، وليست جواهر ثابتة وقارة.[2] حيث إن كل مجتمع يستند في اشتغاليته، خلال كل مرحلة من مراحل استرساله في الزمن، على مجموعة من المعتقدات والتمثلات والتصورات ذات الطابع التوجيهي والتأطيري. وهذه المعايير تنطوي بالضرورة على دعوة الافراد وحثهم على تبني أنماط تفكير أو سلوك معينة، ودفعهم للنفور والإعراض عن أخرى. إذ تخضع القيم، كمعايير، في تركيبتها وهيكلتها لثنائية الإقبال والإدبار، أي التثمين والتبخيس.

فالفردانية على سبيل المثال لا الحصر، التي تقوم على مركزية الفرد واستقلاليته وأولوية المصالح الذاتية، هي قيمة من المنظور السوسيولوجي وليست، انحرافا أو باطولوجيا اجتماعية، وهذه القيمة تكون قوية وسائدة داخل المجتمعات الحديثة والحداثية، وتكون ضعيفة ومحدودة داخل المجتمعات التقليدية. [3] وما ينسحب عل القيم
ينسحب تقريبا على العلاقة بين الجنسين، إذ يحيل معناها في القاموس السوسيولوجي على العلاقات الاجتماعية المنظمة للروابط بين الرجال والنساء داخل المجتمع، سواء داخل المجال الخاص أو المجال العام، وهي علاقات دينامية متحركة، وليست جامدة وثابتة، وتدور حول

---

[1] عبد الغني منديب. تقديم كتاب البحث الميداني في العلوم الاجتماعية. تجارب مقارنة. تنسيق عبد الغني منديب. أشغال ندوة البحث الميداني في العلوم الاجتماعية. جامعة الأخوين بإفران. المغرب. منشورات مؤسسة مقاربات. 2021. الصفحة 13.

[2] Un contenant, pas un contenu.

[3]:أنظر بهذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر:

Pierre Birnbaum, Jean Leca, John Gaffney(Ed). Individualism: Theories and Methods. Oxford University Press. 1990.

توزيع المهام، وحيازة السلطة، وتقسيم الأدوار، والمسؤوليات. وهي مسألة حاضرة في كل المجتمعات البشرية، بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة.

ويتم التمييز عادة داخل مجال السوسيولوجيا بين ثلاث آليات تشتغل وفقها هذه المسألة وهي: الرصد والتمايز والتفاوت. ويرى بعض علماء الاجتماع أنه إذا كانت العلاقة بين الجنسين تعتبر مجرد فرع صغير داخل حقل السوسيولوجيا، إلا أنها في الواقع أكثر من ذلك، على اعتبار أنها تخترق كافة الفروع المعرفية داخل هذا الحقل، لأنها ببساطة تمتد لتشمل كل تمفصلات المجتمع. حيث إن مفهوم العلاقات بين الجنسين، الذي يُستخدم عادة لإظهار التفاوت بين الجنسين بالنسبة للعمل، بما في ذلك العمل المترلي. لم يعد يكفي لاحتواء، معرفيا، الدينامية والجدل السائدين حول العلاقات السياسية بين الجنسين، بما يشمل أيضا مسألة التكافؤ والمساواة المشروطة أو المطلقة. 4

وعليه، وبناء على ما سبق، فإن خصوصية المقاربة السوسيولوجية، تنطلق في تناولها لكل من القيم والعلاقات بين الجنسين، من اعتبارهما كينونتين توجدان في قلب المجتمع، وبالتالي تظلا قابلتين للتبدل والتغير وفقا لإيقاع وحركة الواقع التي توجدان به، كما لا يستقيم رصدهما وإدراكهما علميا، أي سوسيولوجيا، إلا عبر ربطهما بالشروط الاجتماعية، التي إذا كانت لم تنتجهما، كليا، فإنها سمحت لهما بالوجود وجعلتهما ممكنتين.

التحولات القيمية بالمجتمع المغربي بين السوسيولوجيا والايديولوجيا والحس المشترك.

عندما نرغب في الاستعانة بالمقاربة السوسيولوجية على قضاء حاجاتنا المعرفية، والإجابة على أسئلتنا، يشترط أن يتوفر لدينا ما أسميه بالمرونة الابستيمولوجية، التي تسمح لنا بالوصول إلى رصد وفهم يختلف اختلافا جذريا عن سرديات الخطابات الإيديولوجية، وتفسيرات الحس المشترك بتعميماتها التبسيطية المخلة بالمعرفة العلمية.

وعليه فإن المنظور السوسيولوجي للتحولات القيمية بالمجتمع المغربي يقوم بالضرورة على أساس أن **القيم ليست مجرد اختيارات فردية**، أو حتى جماعية، **وإنما هي أنماط تفكير وسلوك واعتقاد تفرضها البنيات الاجتماعية وفق شكل من أشكال الحتمية الاجتماعية.**

ونقصد بذلك أن عددا من الأفكار الجديدة تترسخ في سلوكات الأفراد بشكل **لا واعي**، وهذا التحول هو آلية موضوعية تتجاوز وعي الأفراد واختياراتهم المدركة. إذ أن هذه القيم الجديدة المكتسبة – التي تغدو جزءا من **وعييهم**، طالما يمكنهم الدفاع عنها، وإنتاج خطاب حولها – قد تسربت في الواقع إلى **لا وعيهم** بسبب عوامل موضوعية: اقتصادية وسياسية وتقنية وغيرها.

وللتدليل على دقة وعلمية هذا المنظور السوسيولوجي للتحولات القيمية للمجتمع المغربي، أعود من جديد إلى مثال الفردانية كقيمة من القيم الاجتماعية. حيث يعتبر تنامي الفردانية أحد أهم المؤشرات الدالة على عمق التحولات القيمية بالمجتمع المغربي.

ففي الوقت الذي كان الفرد في المجتمع المغربي، حتى منتصف القرن العشرين، مؤَطَرا تأطيرا اجتماعيا عاما ونمطيا، نجده المجتمع المغربي اليوم، يوسع دائرة حرية واختيارات الأفراد بشكل عام، ودائرة حرية بعض الفئات الاجتماعية الخاصة كالنساء والشباب بشكل خاص. 5حيث إن الأفراد اليوم، وبالأخص في صفوف الفئات الشابة، بدوءا يبتعدون بشكل ملحوظ، وبوتيرة سريعة، عن قيم التضامن الجماعي والرضا بالقليل والقناعة بالخصاص، ويقتربون أكثر فأكثر من قيم المبادرة الفردية، والتطلع إلى الرفع من مستوى الأوضاع المادية، وتحسين الظروف المعيشية، بشكل سريع ووفير، وبجهد غير مضني.

---

4 Marie Blanche Tahon. Sociologie des rapports de sexe. Presses universitaires de Rennes, 2004, p : 7 et autres

5 Rahma Bourqia : les valeurs, changements et perspectives. Contribution personnelle. Le Maroc possible. CD 2005, pages : 24 et autres.

ولعل من تداعيات سيادة قيمة الفردانية وسط الشباب اليوم، هيمنة أهمية القيمة التبادلية للسلوكات والمواقف على حساب الأهمية الجوهرية والأخلاقية لها. حيث إن أهمية أي "محتوى" من المحتويات التي يتم بثها داخل الشبكة العنكبوتية بكل فروعها وتطبيقاتها، لا تكمن حسب (المعايير الجديدة) في مضمونها وجوهرها ولا حتى في فائدتها، وإنما في عدد المشاهدات وإقبال الناس على رؤيتها، وما يذره ذلك من أرباح مالية عميمة على "صانعيها."

ويكشف هذا المثال بوضوح عن مدى التوسع المتزايد لقاعدة ما أسميه **بالترعة النفعية**، هذه الترعة التي تُعَبِّرُ قيمة سلوكات الفرد ومواقفه بمعيار المردودية الواقعية، حتى وإن كانت هذه المردودية مكسبا آنيا ومؤقتا، مبخسة بذلك القيمة الجوهرية والمجردة للسلوكات والمواقف، وغير عابئة مطلقا بها. علما أن ماكس فيبر وهو أحد مؤسسي السوسيولوجيا، قد ميز في تصنيفه الرباعي للأفعال الاجتماعية، التي تشكل الموضوع الأساسي للسوسيولوجيا، بين **الفعل الاجتماعي العقلاني من حيث الهدف المتوخى تحقيقه من وراء القيام به** [6] ، **والفعل الاجتماعي العقلاني من حيث القيمة التي يدافع عنها**[7]،إذ يَعتبِر مثلا أن تاجرا يرفض الكذب والتدليس على زبنائه، حتى وإن كان سيجلب له هذا الغش مصلحة ، **سلوكا عقلانيا وليس سلوكا عاطفيا.**

إن هذه التحولات القيمية التي يعرفها المجتمع المغربي، شأنه في ذلك شأن كافة المجتمعات المعاصرة الأخرى، وفق أشكال مختلفة ودرجات متفاوتة طبعا، هي **سيرورة موضوعية تتجاوز مستوى إرادة ووعي الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم**، أي الأفراد الذين ينخرطون فيها ويتبنونها. فسيرورة التحولات القيمية التي عرفها المجتمع المغربي، بدأت أول ما بدأت بدخول الاستعمار الفرنسي، الذي أحدث تثاقفا مفروضا، ووضع حدا لإعادة إنتاج هذا المجتمع لذاته طيلة قرون عدة. ومنذ ذلك الحين تواصلت هذه السيرورة إلى اليوم على إيقاع كل التغيرات الكبرى في **المجال السياسي** : كبناء دولة مركزية قوية وربطها بتوسع دائرة المشاركة السياسية، والتمثيلية المحلية داخل المؤسسات التشريعية والرقابية، وتشييد المؤسسات الإدارية المنظَمة والمنظِمة لقضايا الدولة والمجتمع؛ **والمجال الاقتصادي:** بتعبئة الموارد المنتجة وتنظيمها عبر مؤسسات إدارية قوية كالشركات والبنوك وغيرها ؛ **والمجال الاجتماعي:** بتوسيع قاعدة التمدرس العمومي في أفق تعميمه، وبناء المؤسسات الصحية الحديثة، و تنظيم الاستفادة منها بين مختلف الفئات الاجتماعية.[8]

وقد كان من المتوقع والمنتظر جدا أن تخلق هذه التحولات الناتجة عن إرادة سياسية واضحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، دينامية داخل البنية الذهنية للأفراد، بحيث تعمل على تنمية الوعي لديهم، وتساهم في تغيير تمثلاتهم حول ذواتهم، وحول الواقع المجتمعي الذي يوجدون فيه وينتمون إليه، بما ينطوي عليه هذا التغيير من تجاوز للمنظومات التقليدية وما يرتبط بها من تمثلات وأنماط تفكير وسلوك وقيم.

وفي مقابل هذا المنظور السوسيولوجي للتحولات القيمية بالمجتمع المغربي، نجد منظور الحس المشترك (أي المعرفة العامية البسيطة) الذي يرى أن الأفراد، وبالأخص الشباب والنساء منهم، هم الذين أحدثوا هذا التحول وفق مجرد تغير في الطباع والأمزجة والأخلاقيات، وهذا التغير هو أقرب ما يكون، حسب هذا المنظور، إلى انحراف باطولوجي أو عقاب غيبي، وغير ذي صلة بالشروط الاجتماعية المنتجة له، ولا بالسياق التاريخي والاجتماعي الذي يندرج فيه وينتمي إليه.

كما لا ننسى المنظور الذي تروج له بعض الجماعات الإيديولوجية والشبه السياسية، التي تختزل التحولات القيمية في ابتعاد المجتمع المغربي عن الإسلام، وعدم التقيد الحرفي بمبادئه وتعاليمه، منطلقة بذلك من خلفية إيديولوجية مفادها أن الإسلام ممارسة مجردة لا تتأثر

---

[6] Goal-Rational Action.

[7] Value-Rational Action.

حول دور التثاقفات المفروضة في كسر الحلقات المفرغة للتقليد وإعادة إنتاج مجتمعات الجنوب لذواتها، يمكن الرجوع، على سبيل المثال لا الحصر، إلى:

[8] David Apter . Rethinking Development: Modernization, Dependency, and Post-Modern Politics. SAGE Publications. 1987.

البتة بالخصوصيات التاريخية والجغرافية والاقتصادية للمجتمعات المسلمة. في الوقت الذي أبانت فيه كل الأبحاث والدراسات الأنثربولوجية المبكرة حجم التفاوت والاختلاف في وضعية الإسلام كدين داخل كافة المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، هذا الاختلاف الناتج عن وضعياتها التاريخية والجغرافية والأثنية والديموغرافية والاقتصادية المتباينة. [9]

دينامية العلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي

قامت العلاقة بين الجنسين داخل المجتمعات البشرية خلال الحقب التاريخية الموغلة في القدم وداخل المنظومات الثقافية التقليدية على أساس اعتبار المرأة الكائن الأضعف والأكثر خضوعا داخل هذه العلاقة. إذ كان يُنظر للمرأة عموما، عند مقارنتها بالرجل، ككائن ضعيف بيولوجيا، ومعرفيا ونفسيا ودينيا. مما كان يبرر وضع النساء دائما تحت سلطة ووصاية ورقابة الرجال. وقد سادت هذه الرؤية مجمل الأزمنة والحقب المكونة لتاريخ المغرب، و لم تبدأ في التزحزح عن موضعها سوى مع حصول المرأة على مقعد، إلى جانب الرجل، داخل المدرسة في إطار سياسة توسيع قاعدة التعليم العمومي، التي اعتمدتها الدولة المغربية بعد حصولها على الاستقلال قبل سبعة عقود خلت. [10]

إن الإرادة السياسية التي أبانت عنها الدولة المغربية، والتي تستمد جذورها من دقة الاصغاء إلى إرادة المجتمع ومن رغبتها في تحديثه، قد وضعت حدا لجمود وسكون العلاقة بين الجنسين التي أصبحت تتميز بدينامية مرتفعة تعكس آثار ونتائج التحولات العامة التي يعرفها المجتمع المغربي، والتي تتفاعل بالضرورة مع التشريعات القانونية التي أعادت ترتيب وتحديد مواقف وسلوك الأفراد والجماعات بخصوص وضعيات النساء وأدوارهن، وبخصوص كافة قضايا الأسرة بصفة عامة.

ومع خروج المرأة لمجال العمل خارج البيت بحكم حصولها على شهادات تعليمية تؤهلها للقيام بمهام إدارية وتلقينية وتطبيبية وغيرها، ومشاركة الرجل فيها على قدم المساواة، انتهى زمن الحسر الإجباري لنشاط الإناث داخل المجال المترلي. وبحصول المرأة العاملة على دخل مالي قار ومنظم، تراجع حجم وقوة تحكم الرجال في الشروط الاقتصادية لحياة النساء. إذ نجحت نخبة من النساء، انطلاقا من العقود الأولى التي أعقبت الاستقلال، في تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي ،هذا الإنجاز الذي تحقق حتما بفضل قناة الدراسة والعمل [11].

ومع تبني الدولة لسياسة التخطيط العائلي التي ظهرت نتائجها انطلاقا من سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، حيث انخفضت الخصوبة بشكل سريع وبالأخص في الوسط الحضري. هذا الانخفاض الذي لا يمكن اختزاله فقط في توسع قاعدة اعتماد النساء للوسائل

أنظر على سبيل المثال لا الحصر المقارنة التي أجراها كلفورد جيرتز بين المجتمعين المغربي والإندونيسي في علاقتهما بالإسلام

[9] Clifford Geertz. Islam observed: religious development in Morocco and Indonesia. Chicago : University of Chicago Press.1971

[10] من المؤشرات الدالة على هذه الإرادة السياسية لتحديث العلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي، إعلان الملك محمد الخامس على الملأ إلحاق بناته بالمدارس العصرية وإظهارهن في المناسبات العمومية على هيئة عصرية (غربية/ أوروبية). وقد تلقت النخبة السياسية والدينية آنذاك (الحركة الوطنية) هذا الحدث بكثير من الترحاب، واعتبرته رسالة سياسية ودينية قوية حاكت على منوالها.

أنظر بهذا الصدد: عبد الغني منديب:" التدين والمظهر الخارجي في الوسط الطلابي المغربي: مقاربة سوسيولوجية. عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد2، المجلد الأول خريف 2016، الصفحة :104

[11] والشيء نفسه حدث في مجموعة من المجتمعات الإسلامية الأخرى، في حين ظلت أخرى حبيسة مجموعة من الفتاوى والمواقف المتشددة تجاه المرأة وعملها وهيئتها وسلوكها خارج البيت، أنظر بهذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر:

Nadia Youssef. « The status and Fertility Patterns of Muslim Women ». In Women in the Muslim World. Ed by Lois Beck and Nikki Keddie. Harvard University Press. 1979. [11]

الطبية الحديثة لتلافي الحمل، قصد التباعد بين الولادات، وإنما أيضا وأساسا بفضل تمدرس الفتيات ودخول النساء سوق العمل، هذان العاملان اللذان أديا إلى ارتفاع سن زواج الإناث وانخفاض عدد الأطفال داخل الأسرة الواحدة.[12]

وقد سمحت السياسات التحديثية التي تبنتها الدولة بالانخراط التدريجي للمرأة في هذه السيرورة عن طريق مشاركتها المتزايدة في الدراسة والعمل، وبالانفتاح النسبي للمناخ الاجتماعي، الذي بدأ يقر للمرأة بحقها في بلورة مختلف جوانب شخصيتها، وعدم اختزالها في بعديها الجنسي والإنجابي.

وقد حدت هذه التحولات في وضعية المرأة بالمجتمع المغربي من هيمنة السلطة الذكورية، وأخضعتها للتفاوض والتقنين، حيث خفف النظام الاجتماعي من حدة الفصل بين الجنسين داخل المجال العام، وقَبِلَ بمبدأ المشاركة في الإدارات والمعامل والمدارس والمطاعم والمقاهي والشواطئ وغيرها. وانخفضت بذلك معظم أشكال الرقابة والاختزال للنساء، وتمت بالتالي إعادة صياغة وترتيب علاقتهن بالجنس الآخر.

وقد رافقت هذه التحولات في العلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي نزوعات محافظة شككت في شرعية مطالبة النساء بحقوقهن، على اعتبار أن خروج المرأة للعمل لم يؤدي سوى لفقدانها لكل الامتيازات التي حظيت بها دائما من احترام اجتماعي وصون لأنوثتها وتفهم لخصوصياتها واختلافها عن الجنس الأخر. ولا يمكن اختزال، بأي حال من الأحوال، هذه النزوعات المحافظة في دعاوى الذكور فقط، الذين يرغبون في المحافظة على هيمنتهم، حيث إن هذا الخطاب حملته أيضا نساء محافظات تعبأن وعبأن ضد كافة مظاهر السياسات التحديثية التي تبنتها الدولة بخصوص وضعية المرأة والأسرة بشكل عام. حيث تجاوز الأمر بكثير مجرد اعتباره تجاذبات بين الجنسين من أجل احتكار أو اقتسام السلطة وما يرتبط بها من حظوة اجتماعية، وإنما شكلت هذه النزوعات المحافظة إحدى أبرز أشكال مقاومة التغير الاجتماعي بمعناه السوسيولوجي الدقيق، أي كل التبدلات والتغيرات القابلة للملاحظة على امتداد الزمن، والتي تمس، بكيفية غير مؤقتة ولا عابرة، بنية أو وظائف التنظيم الاجتماعي، وتغير من جراء ذلك مساره التاريخي. [13] حيث إن مقاومة التغير يعتبر، من المنظور السوسيولوجي، جزءا من سيرورة التغير الاجتماعي، إذ هو إفراز طبيعي للمجتمع في مواجهة كل ما يطرأ من جديد عليه. وبالتالي فإن مشاركة جزء من النساء في الاحتجاج على إرادة تغيير وضعية تبعية النساء للرجال، هو إحدى الآليات التي يلجأ إليها التقليد في صراعه الدائم مع التحديث، وبالأخص في رفضه للوعي النسائي المتبلور، الذي يصمه بالاستيلاب الثقافي اتجاه الغرب وعولمته الكاسحة، في حين يقدم هذا التقليد خطاباته وممارساته المعادية للتجديد كشكل من أشكال الوعي المضاد المبني على الخصوصية والأصالة، على اعتبار أن النساء اللواتي يحملن هذه الدعوة ويتقيدن بالممارسات المرتبطة بها ، وبالأخص على مستوى المظهر الخارجي ، هن نساء استفدن أيضا من سياسة الدولة على مستوى توسيع قاعدة تمدرس النساء وتسهيل ولوج المرأة لمجال العمل خارج البيت . [14]

وقد سعى هذا التيار المحافظ في مقاومته للتغير الذي مس وضعية النساء، وأعاد ترتيب وصياغة العلاقة بين الجنسين في المجتمع المغربي، إلى إضفاء طابع الشرعية الدينية على دفوعاته، معتبرا عمل المرأة خارج البيت عامل إضعاف للحياة الأسرية التي رَغَّبَ الإسلام فيها وحَثَّ على صونها لتقوية المجتمع الإسلامي كما ونوعا.

---

[13] « Le changement social est « toute transformation observable dans le temps, qui affecte, d'une manière qui ne soit pas que provisoire ou éphémère, la structure ou le fonctionnement de l'organisation sociale d'une collectivité donnée et modifie le cours de son histoire »
Guy Rocher, Introduction à la sociologie : 3. Le Changement social, Montréal, Editions H.M.H, 1968, p : 22

[14] أنظر بهذا الصدد: عبد الغني منديب:" التدين والمظهر الخارجي في الوسط الطلابي المغربي: مقاربة سوسيولوجية, مصدر سابق الذكر.

ومع اتساع قاعدة تمدرس النساء، ومنافستهن للرجال على مستوى كافة المجالات المهنية، وعلى مستوى القيادة وتقلد المسؤوليات الإدارية والاقتصادية والسياسية، نشأت في المغرب هيئات سياسية حزبية ومدنية مدافعة على حرية المرأة ومطالبة بإحداث التوازن في العلاقة بين الجنسين.

وقد قُوبلت أولُ مطالبة لهذه الهيئات بتعديل بعض بنود مدونة الأحوال الشخصية (السابقة) المستقاة من أحكام الفقه المالكي، بمعارضة قوية في أوساط العلماء، وصلت إلى حد تقديم مذكرة استنكار رسمية إلى الوزير الأول ورئيس البرلمان، على اعتبار أن الدعوة للمساواة بين الجنسين هي دعوة لإخراج الشعب المغربي من دائرة الشريعة الإسلامية. [15]

والواقع أن سيرورة التحولات التي مست العلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي لا يمكن اختزالها في الإرادة السياسية للدولة وحدها، فإذا كانت هذه الأخيرة هي من أطلقت أولى إرهاصاتها، فإنها، أي هذه التحولات، قد انصهرت بعد ذلك ضمن الأطر العقائدية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتكون منها الحياة الاجتماعية، وشكلت بحق ظاهرة اجتماعية كلية.

ومع استمرار مخاض تحول العلاقة بين الجنسين على امتداد هذه العقود من الزمن، جاءت مدونة الأسرة الجديدة مع مطلع الألفية الثالثة، لتسجل تقاطبا حادا بين قوتين سياسيتين بالمجتمع المغربي: القوة المحافظة من جهة، التي رأت في مشروع مدونة الأسرة الجديدة – الذي بادرت إلى طرحه أحزاب يسارية في الحكومة آنذاك – خطرا محدقا على تماسك المجتمع، وعبثا بالتعاليم الإسلامية المنظمة للعلاقة بين الجنسين؛ والقوة الحداثية من جهة ثانية، التي ساندت هذا المشروع، الذي يستجيب ، حسب منظورها، للإصلاحات والتعديلات الضرورية والمستعجلة من أجل تحقيق الإنصاف وخلق التوازن بين الجنسين. [16]

وقد حُسم هذا التنازع بتحكيم ملكي صادر عن مؤسسة إمارة المؤمنين لفائدة مدونة الأسرة الجديدة، التي تم الإقرار العمل بها سنة 2004.

واعتبر أحد المفكرين الحداثيين هذه المدونة بمثابة نموذج لإعادة استرجاع حقوق المرأة بخصوص الولاية، وإنهاء علاقة الزواج، والملكية العائلية المشتركة وغيرها، وللتوفيق الإيجابي بين الحداثة والتقليد، ونموذج لنص قانوني تفاعلت فيه بشكل قوي مقومات مستنيرة من التراث الديني وروح التحديث والتجديد. وقد ذهب هذا الفيلسوف بعيدا في إشادته بمدونة الأسرة الجديدة ، التي عوضت مدونة الأحوال الشخصية القديمة، لحد وصفها «بالثورة الثقافية العميقة والصامتة".[17]

وبعد مرور عقدين من الزمن تقريبا على إقرار وتطبيق مدونة الأسرة الجديدة، ظهرت الحاجة من جديد إلى إدخال المزيد من التعديلات وإقرار المزيد من التغييرات في القوانين والتشريعات المنظمة للعلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي بحكم استمرارية سيرورة التحولات المجتمعية. مما جعل التحفظات والتخوفات والتنبؤات والتحذيرات التي عبرت عنها القوى المحافظة في خضم النقاش المجتمعي حول مشروع مدونة الأسرة في بداية الألفية الثالثة، تبدو مُهَوِّلة لأهمية الحفاظ على ما هو قديم، ومُهَوِّنة من ضرورة اعتماد وتبني ما هو جديد في تنظيم العلاقات بين الجنسين بالمجتمع المغربي. ومرة أخرى تبنت الإرادة السياسية لإمارة المؤمنين هذه الحاجة إلى تحديث بعض النصوص والأحكام الواردة في مدونة الأسرة، حيث أمر الملك محمد السادس، بصفته أميرا للمؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، بدراسة بعض الاجتهادات الواردة في عدد من مقترحات الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي ومقاصده التشريعية، ورَفْعِ فتوى بشأنها لجلالته للنظر فيها.

---

[15] المختار الهراس وادريس بنسعيد. الثقافة والخصوبة. دراسة في السلوك الانجابي بالمغرب. دار الطليعة. بيروت 1996. الصفحة: 25

[16] بلغ هذا التقاطب ذروته عبر مسيرات مليونية متزامنة نظمتها القوى المحافظة في الدار البيضاء، في مقابل مسيرات مؤيدة للمشروع في الرباط نظمتها القوى الحداثية، مما استدعى تدخلا ملكيا تجلى في تشكيل الملك محمد السادس لجنة ملكية استشارية حول الموضوع..

[17] محمد سبيلا. في تحولات المجتمع المغربي. دار توبقال للنشر. 2010. الصفحة: 85

إن الدينامية التي شهدتها العلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي على امتداد السبعين السنة الأخيرة، ليست بأي حال من الأحوال عملية تلقائية وميكانيكية، وإنما هي سيرورة من التفاعلات والتجاذبات تمتد لتشمل نظام الأسرة وبنيات القرابة والنظام الاجتماعي والسياسي.

إنها تجاذب طبيعي بين المنظومات الثقافية التقليدية، التي تُبدي في العادة مقاومات تجاه كل ما هو جديد وحديث، وبين المنظومات الثقافية العصرية، التي تؤشر في دعاويها على نضج التناقضات وحتمية إدخال التغييرات الضرورية للحفاظ على توازن واستمرارية المجتمع ومسايرة مقتضيات العصر.

خلاصة:

لا ندعي البتة في هذه المقالة الوصول إلى الإحاطة والشمولية، حيث إن موضوع القيم والعلاقة بين الجنسين بالمجتمع المغربي بين الثابت والمتحول هو من الشساعة بمكان ليتسع ليس فقط لكتاب بأكمله، بل لسلسلة من الأبحاث المتعاقبة نظرا لدينامية هذا الموضوع وحركيته السريعة والمسترسلة داخل الزمن.

لقد سعينا جاهدين، ما وسعنا الجهد، وفي حدود ما يتسع له حيز مقال مجاور لمقالات أخرى، إلى وضع معالم إطار تحليلي وتركيبي، يبقى دائما قابلا للتجويد والتطوير، يستمد دعائمه من قراءة وتأويل سوسيولوجيين للتحولات المجتمعية التي عرفها المجتمع المغربي انطلاقا من منتصف القرن العشرين إلى اليوم، هذه التحولات التي تجلت في التغير الكبير والعميق في الأدوار داخل الأسرة ونظام القرابة، الذي كان ولا يزال أحد المكونات الأساسية لبناء الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية. حيث تَعْتبِرُ السوسيولوجيا، باعتبارها علم المجتمع، أن هذه التحولات المجتمعية تُفرز، بالضرورة، تصدعا في القيم السائدة، وتُغير في تركيبة العديد من التمثلات والممارسات المرتبطة بالعلاقة بين الجنسين داخل المجتمع. هذه القيم السائدة التي كانت تعمل على ضمان واستمرار التماسك بين أفراد الأسرة والجماعة القرابية وعلى خفض التوترات الناتجة عن العلاقات بين أفرادها. وهذا التصدع هو ضرورة حتمية، يدل على تآكل هذه المعايير لضبط المواقف والسلوك، وعلى ضرورة استبدالها بقيم جديدة وذلك دون رمي الرضيع مع ماء الغسيل كما يقول المثال الفرنسي الأثير. هذا الرضيع الذي سيكبر بدوره لينجب أطفالا آخرين يواصلون مسيرة المجتمع وفق قانون الثبات والتحول داخل المجتمعات البشرية.